اصابته على جانب حفظه فان كان ملازما له فهو المنكر في رأي كامر والشاذ في رأي اخر والا فهو مختلط اذا ظهر ذلك عليه لتعارض كرض وقبله وفقد كتبه وكان بعضهم كعطاء بن السايب وابي مسعود الجريري وابي اسحق السبيعي وسفين بن عيينه وحكم ما حدث به بعد الاختلاط وقبول ما قبله ويعرف بالتاريخ فان لم يتميز وقف البيان وهو فن عزيز مهم صنف فيه الحازمي ثم الحافظ مغلطاي فتم له قد يرد الحديث لعدة ذلك كان يروى قطعا مختلفا بلا تمييز عن جماعة بهم مجروح لا ان كان يأسرع عن جماعة كذلك وكان يرويه من يكثر من الشواذ والمناكير فان علمت عدالته قبل منه ما لا مخالفة فيه والا فلا على الاوجه او كان باخذ اجرة على التحديث ولا عذر ثم ما فيهم مما مر وباتي من شروط الراوي قداع ضوا عنها في الاعصار المتاخرة والفتوى في اهليه الشيخ بكونه مسلما بالغا عاقلا ظاهر العدالة والمروة وفي ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتا بخط ثقة غير متهم وبروايته من اصل موافق لاصل شيخه لانها قد دونت وصارت العمدة على مولفيها من ايمة الشان وانما القصد من روايته وسماعه بقا سلسلة الاسناد التي خصصت بهذه الامة ومن ثم من اراد الاحتجاج بحديث اخذ ينص امام معتمد على صحته وبالتزام امام لم يتصفحه كالمختارة للضيا المقدسي وبالنظر في سنده ان تاهل الا الصحيحين فليس للمتاهل الاجتهاد فيهما فان فقد الثلاثة حرم عليه الاحتجاج في الاحكام الاسناد يعني السند ان انتهى ولو حكما من صحابي او غيره الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا او صفة او فعلا السند ولو بنحو اعضال فذلك المرفوع وقيل بشرطه رفع الصحابي ومقابله مرسل التابعي وقيل الانفصال ومقابله المرسل بمعناه الاعم فمثال المرفوع صريحا قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا او قال او فعل فلان بحضرته كذا او بلغه عن فلان كذا فسكت ومثال المرفوع حكما كقول الصحابي من السنة كذا او كنا نقول والقران يترل ورخص لنا في كذا وامر بلال ان يشفع الاذان ونهضا عن اتباع الجنايز مبنيا للمفعول وكان الصحابة يقرعون بابه بالاظافير وكانوا لا يقطعون في الشي التافه وكاتيان صحابي لم ياخذ عن الاسرائيليات بما لا مجال فيه للراي وكاله تعلق ببيان لغة او شرح

لغة او شرح غريب وكحكمه على شي انه معصية او طاعة لله او لرسوله صلى الله عليه وسلم وكقولهم من الصحابي يرفعه او يرويه او يسلغ به او ينميه او يرويه او يرفعه وكقول ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال يقاتلون قوما الحديث بتذكير قال والموقوف هو المسند ايضا وقيل بل هو المتصل ولو مقطوعا وقيل مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال وبه جزم الحافظ ابن حجر آما الموصول والمتصل فيختص بما اتصل سنده من مرفوع وموقوف ولا يقال في غيرهما الا مقيدا كالموصول الى الزهري او انتهى كذلك الى الصحابي وهو على الاصح من ذخل غير المميز لنحو طفل ويه واتفاق المحدثين في الرواية كتابعي كبير عدل والجن وسايراهل الغيب كملكه وجوز رواية غير العاقل لصحة اطلاق من على مختلطا بالعاقل وفيه بعد الغي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظه ولو بلا رويه منهما او برويته من احدهما مع بعد شديد فخرج المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يلقوه صلى الله عليه وسلم في الحبوة منه صلى الله عليه وسلم على الصحيح لكنا نعتقد انهم احيا في قبورهم ممن راه صلى الله عليه وسلم الان حيا يقظة كابن دقيق العيد والسبوطي هل يكون صحابيا الصواب لا وان المراد الحياة المعهودة وهي قبل الانتقال الى البرزخ وسيان نبي فدخل من راه بين النبوة والرسالة كورقة بن نوفل وخرج من لقيه قبل النبوة وان مات مسلما مؤمنا به صلى الله عليه وسلم فخرج من راه كافرا وان اسلم بعد كرسول قيصر لكنه في الرواية لما سمعه او راه منه صلى الله عليه وسلم كصحابي فهي موصولة لا مرسلة وهي تكتة بليغة بها ولم ار من نبه لها ومات مؤمنا فخرج من مات مرتدا كابن خطل ربيعة بن اميه الجمحي ودخل من مات مسلما بعد رويه كالاشعث الكندي وقيل بشرط استمرار الايمان للموت وقيل طول الاجتماع وقيل الرواية ولو لحديث وقيل لاخذ عنه ولو بلا رواية وقيل الطول مع الرواية او الاخذ وقيل الغزو معه او السنة وقيل كلاهما وقيل التمييز وعليه الشيخ زكريا وقيل البلوغ والعقل وقيل يكفي اللقا قبل نبوته وان مات قبلها على الحنيفية وقيل ادراك الامن مع الاسلام ولو حكما وقيل احد هذين وقيل الايمان ولو بعد اللقا وقيل رويه الجسد المكرم يقظة قبل الدفن

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)